المشكلات الاقتصادية لدى المسنين: (دراسة وصفية تحليلية محافظة مسقط نموذجاً)

منير كرادشة، ناصر المعولي *

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أهم التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تواجه المسنين في محافظة مسقط عن طريق قياس عدد من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فضلاً عن الكشف عن أثر بعض المتغيرات المستقلة على تلك التحديات والصعوبات، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وباستخدام عدة أساليب إحصائية منسبة، وتمثلت اداة جمع البيانات باستبانة أعدت خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، تم توزيعها على عينة غير احتمالية (قصدية) حجمها (2332) مسنا من الذكور والإناث ممثلة لمحافظة مسقط بولاياتها الست. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن نسبة المسنين الذين يعانون من مشاكل ذات صيغ مادية كانت قليلة، وأن العجز عن توفير تكاليف العلاج كانت من أبرز الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المسنون بعد التقاعد، وأكدت الدراسة أن المسنات الإناث هن أكثر عرضة للتحديات الاقتصادية مقارنة بالذكور.

الكلمات الدالة: تحديات اقتصادية، مسنين، التقاعد.

المقدمة

تجمع الأدبيات الديموغرافية التي بحثت في ظاهرة كبر العمر على أن هناك زيادة كبيرة قد طرأت على أعدادهم حول العالم؛ إذ تشير الإحصاءات الصادرة عن شعبة الأمم المتحدة، إلى وجود ما يقارب (700) مليون نسمة حول العالم من المسنين (تزيد أعمارهم عن 60 عام)، كما تتوقع تلك الشعبة أن يصل عددهم في العالم بحلول عام 2050 إلى بليوني نسمة (United Nation, 2015). وأما على الصعيد المحلي، فإن الإحصاءات التي يوفرها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وتشير إلى أن عدد المسنين في السلطنة بلغ (101145) نسمة أي ما يقارب (3.8%) من إجمالي السكان لعام 2012، وليواصل عددهم في الارتفاع ليصل عام 2015 إلى (140014) نسمة أي ما يقارب (6%) من إجمالي سكان السلطنة (التقرير الصحي السنوي 2015)، وتعزى هذه الزيادة السريعة في أعداد المسنين حول العالم إلى تحسن نوعية حياتهم وزيادة مؤشرات الرفاه الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن التقدم الملحوظ في مستوى الخدمات الطبية المقدمة لهم، وتحسن قدرتهم على مقاومة المرض؛ مما انعكس بشكل كبير على ارتفاع معدلات أعمارهم، وانخفاض مستويات الوفاة بينهم، وبالتالي ارتفاع أعمارهم المتوقعة أو المأمولة (Population References Bureau, 2016).

وقد شكلت **الزيادة المضطردة في أعداد المسنين** تحدياً كبيراً أمام المجتمع العماني، خصوصاً في ظل كثافة التغيرات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على حياتهم عند وصولهم لهذه المرحلة العمرية، وتتمثل **التغيرات البيولوجية** في: تراجع قدرتهم على الحركة، وتراجع وظائف أجهزتهم الحيوية وزيادة تعرضهم للأمراض المزمنة كأمراض القلب والضغط والسكري ومختلف الأمراض البكتيرية والفيروسية، وبروز قصور في جهازه المناعي وضعف قدرتهم على مقاومة الأمراض، وأما **التغيرات الاجتماعية** فتتمثل في: تراجع مكاناتهم الاجتماعية، وضعف تفاعلهم مع الآخرين، وهبوط نفوذهم واعتبارهم الاجتماعي. وأما قيما يتعلق **بالتغيرات الاقتصادية** فتتمثل في: تراجع مهاراتهم العملية، وضعف قدرتهم على اكتساب المعارف الجديدة التي يحتاجها سوق العمل، وعجزهم عن مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وضعف قدرتهم الإنتاجية؛ وزيادة احتمالات انسحابهم من سوق العمل، وبالتالي زيادة اعتمادهم على الآخرين وفقدانهم لاستقلاليتهم المادية، وما يقترن بذلك من زيادة احتمالات تحولهم إلى عالة وعبئ على أسرهم ومجتمعهم المحيط.

ويبدو أن عمليات التطور والتحديث التي أصابت المجتمع العماني المعاصر، قد شكلت محركات أساسية لانتقال أنماط

* مركز البحوث الإنسانية – جامعة السلطان قابوس – سلطنة عمان. تاريخ استلام البحث 2019/2/13، وتاريخ قبوله 2019/6/13.

 ©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

إنتاجه التقليدية إلى أنماط إنتاجية حديثة؛ وانحسار نمط الأسر الممتدة وتحولها إلى نمط الأسرة النووية أو البيولوجية صغيرة الحجم، وبروز تغيرات عميقة على أشكال العلاقات الاجتماعية وأنماطها، وزيادة تحولها إلى نمط العلاقات غير المباشرة والمنفعية، وزيادة انعزالية الأسرة نفسها. ويبدو أن هذه التغيرات قد أسهمت ببروز تحديات كبيرة أمام المسنين، باعتبارهم أكثر الشرائح العمرية تحسسا من تداعيات عملية التغير والتحديث هذه، وما قد يلازمها من زيادة في حجم المسؤوليات الاقتصادية الملقاة على عاتقهم.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تؤكد الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية على أن وصول الفرد لمرحلة الشيخوخة، يقترن عادة بزيادة احتمالات تعرضه لجملة من التغيرات، والتي تشمل جوانب وأنشطة حيوية ذات علاقة مباشرة بمستويات نشاطه الفسيولوجي والاقتصادي كضعف بناءه الجسمي وتدهور وظائف أعضاءه الحيوية وتراجع قدرته على الحركة، وما يصاحب ذلك من زيادة احتمالات انخفاض إنتاجيته وضعف قدرته على المنافسة والإنجاز. وهو ما أكدته الأدبيات السابقة التي أشارت أن مرور الفرد في مرحلة الشيخوخة عزز احتمالات انسحابه من سوق العمل، وزاد فرص أن يصبح عالة على اسرته، وعبئا ماديا واجتماعيا على الدولة ومعوقا لتنميتها وتقدمها (Singh, 2015)؛ وزاد من احتمالات فقدانه لدوره الاقتصادي وتراجع مكتسباته الاجتماعية والاقتصادية، كما زاد من احتمالات فقدانه لاستقلاليته المادية، ومن احتمالات أن يصبح عالة على الآخرين. ورغم حساسية هذه الجوانب وعمق تأثيرها على حياة المسن؛ إلا أن أغلب الجهود التي بذلت بهذا الإطار لم تتناولها بالبحث والتحليل، ولم تمس جوهر هذه الإشكالية بالدقة والتفصيل المطلوب، الأمر الذي أبقى كثير من جوانبها غامضة ويشوبها كثير من التعقيد، وعدم الوضوح. وفي ضوء ما تقدم فأن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه المسنين في محافظة مسقط، وسيتم الوصول وتحقيق هذه الأهداف من خلال **<u>لإجابة على التساؤلات الدقيقة التالية</u>:**

1. ما أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه المسنين في محافظة مسقط، والذي تفرع عنه عدة أهداف فرعية، وهي كما يلي:
   - ما مصادر دخل المسنين في محافظة مسقط
   - ما مدى استقلالية المسنين ماديا في محافظة مسقط
   - ما مدى تغطية وكفاية الدخل الشهري لحاجات المسنين في محافظة مسقط
   - ما مدى معاناة المسنين من المشاكل المادية في محافظة مسقط
   - ما اشكال الصعوبات المادية التي تواجه المسنين في محافظة مسقط
   - ما أشكال الصعوبات والمشاكل المادية التي يواجهها المسنون بعد التقاعد في محافظة مسقط
   - ما أوجه إنفاق المسنين للقسم الأكبر من الدخل الخاص بهم
2. الكشف فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل في مواقف المسنين نحو التحديات الاقتصادية التي تواجههم وفقا لمتغيري: النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي للمسنين.

أهمية الدراسة:

تُعدُّ الدراسة الحالية من الدراسات المهمة على الصعيد المحلي، **كونها تبحث وبشكل محدد في شريحة المسنين**، وتسعى إلى الكشف عن أشكال التحديات الاقتصادية التي تواجههم، لما لهذه الجوانب من تأثير عميق على كثير من جوانب حياتهم، وذلك لاعتبارات متنوعة ترتبط أغلبها بزيادة احتمالات فقدانهم استقلالهم المادي وعدم كفاية مداخيلهم على تغطية حاجاتهم الأساسية، وتراجع قدراتهم على تأمين هذه الحاجات، وارتفاع مظاهر اعتمادهم على الآخرين. كما تنبع أهمية الدراسة من سعيها لتوفير قاعدة بيانات مهمة للباحثين والمخططين وصناع القرار بشكل يفيدهم في رسم استراتيجيات وطنية شاملة لرعاية المسنين وتجويدها؛ وفي توفير معرفة موضوعية حول واقعهم وطبيعة التحديات الاقتصادية الممكن أن تواجههم؛ مما يمكنهم من التدخل في التخفيف من حدة هذه المشاكل أو الصعوبات. وتنبع أهمية الدراسة من ندرة الدراسات المحلية المعمقة حول (شريحة المسنين) التي تبحث بمثل هذه الجوانب المحددة –على حد علم الباحثين–ولما يمكن أن تقدمه من مؤشرات مهمة حول الظاهرة قيد الدراسة ومن جوانب مختلفة.

مصطلحات الدراسة:

1. **المسن:** تعرف لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية " المعمر" أو "المسن" وهو الفرد البالغ من العمر الخامسة والستين عاماً؛ باعتبار أن هذا السن يتفق مع سن التقاعد في معظم دول العالم، علما بأن سن التقاعد في السلطنة هو سن (60) سنة، وتعرفه إسماعيل وقاسم (2007: 21) بأنه: "الشخص الذي تتجه قوته للانخفاض مع قابلية تعرضه للإصابة بالأمراض، وشعوره

بالتعب ونقص القدرة على الإنتاج والعطاء " وأن الشيخوخة هي:" مرحلة العمر التي تبدأ فيها الوظائف الجسدية والعقلية بالتدهور بصورة حادة وأكثر وضوحا مما كانت عليه في الفترات السابقة من العمر".

2. **التحديات والصعوبات الاقتصادية:** تتمثل في فقدان الأمن الاقتصادي نتيجة لترك العمل، وما يترتب عليه من تأكل في الدخل، مما ينتج عنه عجز المسن عن توفير متطلباته الأساسية (الأمم المتحدة، 2001).

الدراسات السابقة:

توضح القراءة التقييمية المتأنية لأدبيات موضوع الدراسة وجود تنوع في هذه الأدبيات، كما تكشف ندرة وشح الدراسات التي كرست حصريا لمعالجة التحديات ذات المنشأ الاقتصادي التي تواجه المسنين بشكل مفصل، وإن وجدت فقد كانت ضمن معالجات جزئية لم تمس بعمق تفاصيل حياة المسنين وجوهر إشكالية الدراسة، ولم تركز عليها بشكل أساسي. وسعيا لتحقيق تصور عام لنتائج تلك الدراسات، والاستفادة قدر الإمكان مما خلصت إليه من نتائج، فقد تم تناولها ضمن إطارين عريضين وهما: الدراسات العربية، والأجنبية وبتسلسل زمني تنازلي (أي من الأقدم إلى الأحدث). وفيما يلي عرض مفصل لنتائج تلك الدراسات:

أولا: الدراسات العربية

ففي معالجتها لإشكالية علاقة خروج المسنين من سوق العمل وظروفهم النفسية، توصلت دراسة **مخيمر (1996)** الموسومة بـ"**الشعور بالوحدة لدى المسنين المتقاعدين العاملين وغير العاملين**" التي أجريت على عينة قوامها (100) فرد من المسنين، بواقع (50) مسن لكل من الذكور والإناث، وقد خلصت نتائجها إلى أن الشعور بالوحدة النفسية يرتفع لدى المسنين (الذكور) بغض النظر عن حالتهم العملية. كما كشفت النتائج أن الشعور بالوحدة يرتفع بشكل واضح لدى المسنين من كلا الجنسين "الذكور والإناث" الذين هم خارج سوق العمل، مقارنة بنظائرهم من الذين ما زالوا داخل سوق العمل.

وفي معاينته لـ"**الصعوبات التي تواجه الأسرة الأردنية في رعاية المسنين**" أكد **الروسان (2002)**، والتي أجريت على عينة قوامها (115) أسرة أردنية في مدينتي جرش وعجلون، باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ فقد توصلت الدراسة بأن أهم الصعوبات التي تواجه الأسر الحاضنة للمسنين هي تلك الصعوبات ذات المنشأ النفسي، تلتها في المرتبة الثانية الصعوبات الصحية، ثم الصعوبات الاقتصادية، وأخيرا الصعوبات الاجتماعية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأسرة الأردنية على الرغم مما تواجهه من صعوبات في رعايتها للمسنين؛ إلا أن المسن داخل نطاقها –وفقا لمنظومة المجتمع القيمية والثقافية–ما يزال يحظى بالتقدير والاحترام.

ومن ناحيته ناقش **أحمد (2009)** "**مشكلات التقاعد لدى المسنين وأثرها على الرضا عن الحياة**". وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (297) مسناً بجمهورية مصر العربية، باستخدام عدد من المقاييس، تمثلت في: مقياس مشكلات التقاعد، ومقياس المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومقياس الحياة. وخلصت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً في مواقف المسنين حول كثافة مشكلات التقاعد وفقا للنوع الاجتماعي ولصالح الذكور، بينما كانت لصالح الإناث في مقياس الرضا عن الحياة، إضافة إلى وجود فروق دالة إحصائياً فيما يتعلق بكثافة مشكلات التقاعد والرضا عن الحياة وفقا للمستوى التعليمي.

وفي ذات السياق توصلت دراسة **إبراهيم (2010)** حول" **مشكلات المسنين في المجتمع الفلسطيني: دراسة ميدانية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين في الضفة الغربية**"، التي أجريت على عينة قوامها (141) مبحوثا منهم (136) مسنا وعدد (5) من المسؤولين، تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية؛ إلى أن أهم المشكلات التي تواجه المسنين كانت ذات منحى اقتصادي والتي تمثلت في: عدم توافر مصدر دخل للمسنين، وأن أغلبهم لا يتقاضون معاش من الضمان الاجتماعي. وكشفت الدراسة أن معظم المسنين في عينة الدراسة لا يتقاضون راتباً تقاعديا بل يعتمدون على أبنائهم في سد احتياجاتهم المختلفة، وأن أكثر التحديات التي تواجههم كانت تتعلق بالتقاعد والخروج من سوق العمل وما يلازم ذلك من انخفاض مستوياتهم المعيشية.

وأما دراسة **القصابي (2013)** بعنوان "**أبرز المشكلات النفسية والاجتماعية لدى كبار السن بمحافظة مسقط**"، فقد خلصت إلى أن التحديات ذات الصيغ النفسية تفوق التحديات الاخرى في تأثيرها على المسنين، خاصة فيما يتعلق بانزعاجهم من تصرفات الشباب وانحرافهم عن القيم. وأما بالنسبة لأثر متغيرات مثل: الحالة الاجتماعية، العمر، نوعية السكن؛ في بروز المشكلات لديهم، وقد أظهرت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية مهمة تعزى للمتغيرات المذكورة لصالح (المطلقين) فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، ولصالح من تتراوح أعمارهم بين (80–84) سنة فيما يتعلق بالعمر، ولمن يقيمون بمفردهم فيما يرتبط بنوعية السكن. كما كشفت النتائج عن تدني في الاوضاع الاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة، وانتشار مشكلات نفسية.

وفي دراسة **الفالح (2015)** بعنوان "**أوضاع المسنين وتقدير حاجاتهم ومشكلاتهم**"، والتي أجريت الدراسة على عينة قوامها

(150) مسناً من الذكور والإناث، مستندة في ذلك إلى منهجين هما: منهج السجلات الإحصائية بالاعتماد على الإحصاءات الرسمية الصادرة من وزارة الشئون الاجتماعية، ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة. وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن غالبية المسنين المقيمين بدور الرعاية الاجتماعية تقع أعمارهم بين (60–80) عاماً وهم من غير المتزوجين، ويمتازون بانخفاض مستوياتهم التعليمية. كما كشفت النتائج أن الحاجات الاجتماعية جاءت في المرتبة الأولى، تليها الحاجات النفسية ثم الحاجات الصحية، وأخيراً الحاجات الاقتصادية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

في معاينته لإشكالية لاعتداء على كبار السن وآليات التعامل معهم سعى **مبا (Mba, 2007)** بدراسته الموسومة بـ "**الاعتداء على كبار السن في مناطق من أفريقيا وسبل المضي قدما**"، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن أهم أشكال العنف الموجه ضد كبار السن في أفريقيا يتمثل بأوجه الاستغلال الاقتصادي، وأظهرت نتائج الدراسة أن النساء المسنات عادة ما يتحملن مسؤولية العناية بأبنائهن وأحفادهن، ويعانين من مظاهر العزلة الاجتماعية، ومن صعوبات مالية متعددة تؤثر سلباً على صحتهن. وأخيرا أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات مناسبة لتفادي تحول كبار السن إلى مشكلة اجتماعية واقتصادية.

وأما فيما يتعلق بدراسة **جولزار وآخرون (Gulzar, et al., 2008)** الموسومة بـ "**المشاكل الاجتماعية الاقتصادية لكبار السن وتأقلمهم في بنجاب –باكستان**"، والتي أجريت على عينة عشوائية قوامها (600) من كبار السن ممن تجاوزت أعمارهم (60 سنه فأكثر)، وباستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أن تأقلم المسنين اجتماعيا مرتبط بشكل كبير بتحسن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كما يرتبط بحالتهم الاجتماعية ونوعهم الاجتماعي، ومستوى تعليمهم. وأوصت الدراسة بضرورة تقوية المؤسسة الأسرية، والنظر في إمكانية إعادة توظيف المسنين كأحد الاستراتيجيات تعزيز عملية اندماجهم الاجتماعي.

وفي مناقشته لطبيعة المشكلات التي يتعرض لها المسنون سعى همفاثي وسواروبا **(Hemavathi & Swaroopa, 2012)** في دراستهم الموسومة بـ "**المشاكل التي يواجهها المسنين: دراسة مقارنة**"، والتي أجريت على عينة حجمها (100) مسنا ممن تجاوزت أعمارهم (60 سنه فأكثر)، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن أغلب المسنين داخل نطاق هذه المؤسسات يعانون من مشاكل اجتماعية ومشاكل ذهنية، إضافة لمعاناتهم من مشكلات ذات صيغ اقتصادية؛ مقارنه بكبار السن الذين هم خارج نطاقها.

وتوصلت دراسة **ألام وآخرون (Alam et al., 2013)** تحت عنوان "**المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لكبار السن في منطقة دير خيبر السفلى باختنخوا باكستان**"، التي أجريت على عينة قوامها (45) من كبار السن، ممن تجاوزت أعمارهم (60 سنه وأكثر)، التي تم جمع بياناتها من خلال المسوحات الاستقصائية للأسر المعيشية، وأيضاً من خلال من المقابلات المعمقة؛ إلى أن كبار السن يواجهون صعوبات تتعلق في: اتخاذ القرارات، الحرمان المادي، والإساءة اللفظية، والفصل والإبعاد عن شريك الحياة وعن الأبناء. كما توصلت الدراسة إلى ضعف الحالة الصحية للمسنين وترديها في المجتمع؛ وعزت ذلك إلى التكلفة العالية للدواء وقلة المخصصات المالية المكرسة للعناية في صحتهم.

وكشفت دراسة **مُحي الدين ورحمان (Mohyuddin, and Rehman, 2015)** بعنوان "**القضايا الاقتصادية للمواطنين من كبار السن**"، والتي طبقت على عينة قوامها (182) فرد من (100) أسرة، باستخدام المنهج الأنثروبولوجي؛ إلى أن كبار السن ممن ينتمون إلى فئات الدخل المتوسط والعالي، أو من المحالين على أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي، هم إلى حد ما راضين عن وضعهم الاقتصادي. كما خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود ظروف اقتصادية صعبة تجعل من حياة كبار السن صعبة وتتخللها إشكاليات ومصاعب مختلفة، إلا أنهم يشعرون بالرضا العام عن أوضاعهم.

وأما دراسة **سارفاراز وسكينا راز (Sarfaraz, S. & SakinaRiaz, 2015)** حول "**المشاكل التي يواجهها كبار السن في المجتمع المعاصر: دراسة استقصائية للأسر المعيشية في كراتشي– باكستان**"، وقد أجريت على عينة قوامها (150) فردا من كبار السن ممن بلغوا (60 سنه فما فوق)، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد كشفت النتائج أن كبار السن يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، كما يواجهون الكثير من التحديات الصحية النفسية؛ إذْ يشعرون بالاكتئاب، والركود في علاقاتهم مع الآخرين. وخلصت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين مشاكل الاقتصادية لدى المسنين وحجم أسرهم المعيشية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

وفي ضوء استعراض نتائج الدراسات السابقة يتضح أن أغلبها بحثت في ظاهرة التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه المسنين بشكل عام دون الولوج بحيثياتها وتفاصيلها أو التعمق في دراستها أو بحثت فيها كجزئية من موضوع عام وليس كموضوع

رئيسي أو كمعالجة ضمن مجموعة من المعالجات، وفي ضوء ما تقدم يتضح أن الدراسة الحالية تنفرد عن سابقاتها من الدراسات في كونها تركز وبشكل محدد على دراسة التحديات الاقتصادية التي تواجه المسنين، وبأنها تعتمد في بياناتها على عينة ميدانية خصصت حصريا لغرض الدراسة. كما تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها من الدراسات في سعيها لتحقيق فهم عميق ودقيق لواقع التحديات والمصاعب الاقتصادية التي تواجه هذه الشريحة السكانية في محافظة مسقط.

الإطار النظري:

ركزت أطروحات النظريات الاجتماعية في محاولة فهم شريحة المسنين والتحديات التي تواجههم، على علاقتهم المستجدة بالجماعة ومكاناتهم الاجتماعية التي اخذوا يحتلوها بداخلها، والتغيرات الطارئة على هذه المكانات والأدوار، وما ينبثق عناه من مواقف، وما يحمله المسن والجماعة من توقعات متبادلة. ويبدو أن مضامين **نظرية الانسحاب أو التحرر من الالتزامات، ونظرية التبادل الاجتماعي، والنظرية الصراعية** أهم النظريات التي فسرة هذه الجوانب. حيث تفترض **نظرية الانسحاب أو التحرر من الالتزامات** أن الأشخاص الذين يصلون إلى سن الشيخوخة يبدؤون بالانسحاب من السياق الاجتماعي تدريجيا، وتبدأ أنشطتهم – التي كانوا يقومون–بها بالهبوط والتراجع، وتقل أوجه تفاعلهم مع محيطهم المجتمعي؛ باعتبار أن مرحلة الشيخوخة هي مرحلة نكوص وتقلص لروابط الفرد الاجتماعية وانكماش في أطرها (الظفيري، 2001: 114). وتجنح مضامين هذه النظرية إلى افتراض أنه حتى يستمر المجتمع وينمو لابد من انتقال القوة من أعضائه المسنين إلى الأصغر سناً؛ من خلال عملية فك الارتباط، والتي تفترض أنه مع تقدم المرء في السن، تتزايد احتمالات تركه للأدوار والمكانات والنفوذ التي كان يحتلها، وتقل العوائد الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة منه، ومن الأجدر هنا للمجتمع أن يتخلى عنه (العيسي،1995: 183–184).

وتخلص المرتكزات المعرفية لنظرية **التبادل الاجتماعي** إلى أن إشكالية علاقة المسن بنظم المجتمع ومؤسساته، تبرز من خلال انخفاض مستويات تقدير المجتمع له، والذي ينشأ عادة نتيجة عجزه عن رعاية نفسه، وزيادة اعتماده على الآخرين؛ وعدم التوازن في تبادل أشكال المساندة التي تحدث أثناء تفاعله مع محيطه الاجتماعي. في حين يرى رواد **النظرية الصراعية** أن إشكالية العلاقة هذه، تأتي كنتاج صافي للنظرة الأيدلوجية للمجتمعات الرأسمالية اتجاه المسنين، التي تعتبرهم عناصر اجتماعية غير نشطة اقتصاديا وليس لهم أي عائد إيجابي على أنظمة الاستثمار والادخار، بل على العكس فهم يشكلون ضغطاً على الموارد والخدمات المتاحة وعالة على المجتمع، وعناصر غير جاذبة لأصحاب المصالح الإنتاجية الاقتصادية (بسبب عجزهم عن اكتساب الخبرات والمعارف الجديدة التي تتلاءم مع روح عملية التنمية والتقدم التكنولوجي السريع، وضعف انتاجيتهم)؛ الأمر الذي يفرض ضرورة الاستغناء عنهم، بسبب ضعف مهاراتهم وعدم مناسبتها لمقتضيات عملية التنمية والتحديث ومتطلباتها، الأمر الذي سيقود إلى مزيدا من حالات التهميش والإقصاء لأدوارهم وإحالتهم على أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي (Match.1997)

وبصورة عامة يلاحظ ارتكاز كافة هذه النظريات السابقة الذكر على تأكيد أهمية دور نظم المجتمع في تحديد أدوار المسن وتقييدها، لاعتبارات تتعلق بضعف مردودهم الاقتصادي وتراجع قدراتهم الإنتاجية، وزيادة احتمالات تحولهم إلى عوامل ضغط وإعالة على المجتمع، كما يلاحظ أن هذه النظريات وان اختلفت مضامينها إلا أن تؤكد بمجملها على ضرورة الاهتمام بالمسنين وضرورة منحهم أدواراً أكثر إيجابية في المجتمع، وضرورة الاهتمام بهم وبأنشطتهم، والعمل على استثمار معارفهم وخبراتهم الطويلة وجني ثمار المعارف التي تراكمت لديهم.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة وبشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لقدرته على الإجابة على تساؤلات الدراسة باستخدام نماذج إحصائية متعددة تعبر عن الظاهرة قيد الدراسة، وما يترتب عليها من انعكاسات. **إذْ تتسم هذه الأساليب بقدرتها على توصيف الظاهرة قيد الدراسة وتشخيصها كما هي في الواقع وبشكل موضوعي. وعادة ما تستخدم هذه الأساليب لتوصيف حيثيات الظاهرة من جوانب وأبعاد مختلفة، وذلك بهدف تقديم مؤشرات دقيقة حول واقعها وملامحها المختلفة.** واستخدمت الدراسة الحالية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على عينة ممثلة للمسنين الذين تجاوزت أعمارهم (60) عاما في محافظة مسقط بولاياتها الست (مسقط، السيب، العامرات، قريات، مطرح، بوشر).

أداة الدراسة:

استندت الدراسة بصورة أساسية إلى الاستبانة **كأداة** رئيسية لجمع البيانات، وقد تم إعداد مضامين الأداة (الاستبانة) استنادا إلى المراجعة التقييمية للإرث المتراكم من أدبيات ودراسات سابقة وذات صلة بموضوع الدراسة، وقد اشتملت على أسئلة مختلفة لمعاينة التحديات الاقتصادية التي تواجه المسنين، وقد تضمنت هذه الاستبانة محورين أساسين يتمثلان في:

- **المحور الأول:** ويتضمن البيانات الأولية للمبحوثين بواقع (15) عبارة
- **المحور الثاني:** اشتمل على التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تواجه المسنين في المجتمع العماني، ويتضمن (9) عبارات

صدق الأداة وثباتها:

يقصد بصدق الأداة وضوح أسئلة الاستبانة ومفرداتها، وموضوعية ما تتضمنه من أسئلة وفقرات، ومدى قدرتها على الإجابة على موضوع الدراسة وأهدافها التي صممت من أجلها، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين والأكاديميين في هذا المجال، والبالغ عددهم (18) متخصصًا وأكاديميًا، وفي ضوء اقتراحاتهم وملاحظاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة من إضافة وحذف، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية.

كما تم إجراء اختبار لقياس مدى ثبات فقرات استبانة الدراسة، واختبار أسئلة الدراسة؛ وذلك بهدف التأكد من دقة أسئلة الاستبانة وثباتها ومدى ملاءمتها لطبيعة الظاهرة قيد البحث. والتأكد من واقعية الأسئلة ودقتها ومدى ثبات وتجانس نتائجها، وقد دلت نتائج معامل الثبات (Reliability) على وجود تجانس واضح في النتائج، إذ بلغت قيمة معامل الثبات (كرمباخ ألفا) الكلي للأداة (0.85) وبشكل طردي وموجب؛ مما يعني بأن هناك ثبات في أداة القياس وثبات في النتائج، الأمر الذي يعزز من مصداقية بيانات الدراسة وموضوعيتها.

مجتمع الدراسة:

تجمع الأدبيات الاجتماعية على تعريف مجتمع الدراسة بأنه جميع المفردات أو العناصر التي تشترك في الظاهرة قيد الدراسة (مرابطي، وآخرون، 2009)، ويتمثل مجتمع هذه الدراسة في شريحة المسنين من الذكور والإناث في محافظة مسقط بولاياتها الست (مسقط، السيب، العامرات قريات، مطرح، بوشر)، الذين تجاوزت أعمارهم (60 عاماً فأكثر).

عينة الدراسة:

تؤكد المداولات التي بحث بعلم العينات بأن العينة هي مجموعة مصغرة وجزئية من المجتمع الأصلي يتم جمع البينات من خلالها ضمن طرق علمية محددة وتخضع لشروط وأحكام متعددة ذات علاقة بطرق اختيار العينات، ومن ثم تعمم النتائج على المجتمع كله (مرابطي ونحوي، 2009). ولقد اعتمدت الدراسة على عينة غير احتمالية (قصدية) حجمها (2332) مسنا من الذكور والإناث في محافظة مسقط بولاياتها الست. وقد تم اختيارها وفقا لأغراض من الدراسة التي يفترض أن يتوفر في مفرداتها صفات محددة، ولاعتبارات أخرى ذات علاقة بمفردات مجتمع الدراسة وخصائصها المختلفة، والتي جاءت وفق الآتي:

1. اشتراط أن يكون عمر المبحوث من الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم (60 سنة فأكثر).
2. أغلب المسنين هم من الأميين؛ الأمر الذي يتطلب جهدا مضاعفا من قبل الباحثين لإيصال المعلومة. إضافة إلى أن الظروف الصحية لدى بعض المسنين كضعف السمع والرؤية، ومعاناتهم من بعض الأمراض المزمنة والتي قد تحول دون إجراء المقابلة، ودون اختيار العينة بطريقة احتمالية.
3. زيادة مخاوف المسنين من الإجابة على بعض الأسئلة وتحسسهم من بعضها، خاصة عند وجود أحد أفراد الأسرة أثناء تعبئة الاستبانة.
4. احتمالات عدم تعاون ورفض المسنين للسماح بدخول الباحثين لمنازلهم أو الإجابة على أداة الدراسة.

وقد أسهمت كافة هذه الاعتبارات في زيادة الاعتماد على نمط العينة غير الاحتمالية (القصدية)؛ وذلك لمناسبتها لخصوصية مجتمع الدراسة، وقد تم كذلك مراعات كافة الاعتبارات السابقة الذكر.

مجالات الدراسة:

تم الإشارة في هذه الدراسة إلى ثلاثة مجالات رئيسية تتمثل في: المجال البشري والمجال الزمني والمجال الجغرافي، وفيما يلي عرض لهذه المجالات:

1. **المجال البشري:** يقصد به مجموعة من الأفراد الذين طبقت عليهم الدراسة، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة في المسنين العمانيين، والذين تتجاوز أعمارهم (60 سنة فأكثر)، وقد بلغ إجمالي المسنين ممن شملتهم الدراسة (2332) مسنا، من جميع ولايات مسقط الست (مسقط، بوشر، العامرات، قريات، السيب، مطرح).
2. **المجال الزمني:** وهو المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، وحددت في ستة أشهر، خلال المدة من 20 /2017/2 إلى 2017/8/15

3. **المجال المكاني:** حددت محافظة مسقط بولاياتها الست (مسقط، بوشر، العامرات، قريات، السيب، مطرح) مجالا مكانيا للدراسة. وقد تم اختيار محافظة مسقط للمبررات الآتية:

أ. تحتل محافظة مسقط المرتبة الأولى في عدد المسنين العمانيين المقيمين فيها، إذْ يتركز فيها (21%) من إجمالي المسنين (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2016).

ب. يغلب على محافظة مسقط الطابع الحضري، إذْ تشير الإحصاءات إلى تركز المسنين في المناطق الحضرية بالسلطنة بنسبة (66%) من إجمالي المسنين (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،2017).

محددات الدراسة:

تمثلت محددات الدراسة في مجموعة من الاعتبارات التي برزت أثناء إعدادها، ولعل أهمها:

- اقتصار الدراسة على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها، والتي تمحورت حول تقصي الأوضاع الاقتصادية للمسنين، وأهم التحديات التي تواجههم
- اقتصرت بيانات هذا المسح على تغطية مدة زمنية محددة وهي فترة إجراء الدراسة.
- اقتصرت عينة الدراسة على المسنين من الذكور والإناث الذين تتجاوز أعمارهم (60 سنة فأكثر) ضمن حدود محافظة مسقط.

الأساليب الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها. وقد تراوحت هذه النماذج الاحصائية بين:

1. **أساليب التحليل الوصفي البسيطة** التي تمثلت في: التوزيعات النسبية والتكرارية (percentage).

أ. **أساليب التحليل الإحصائي الثنائي** التي تمثلت في: **نموذج تحليل مربع كاي (chi-square)**، بهدف التعمق في أثر التحديات والصعوبات المختلفة على المسنين، ومعاينة ورصد فيما إذا كان هنالك فروق إحصائية بين المسنين إزاء التحديات الاقتصادية التي تواجههم، ويُعدّ هذا النموذج من التحليل من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة ظاهرة الدراسة، خاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبة على شكل تكرارات ونسب.

نتائج الدراسة بين العرض والتحليل:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض أهم النتائج والتي سيتم خلاله أولاً: توصيف لخصائص وخلفيات أفراد عينة الدراسة الديموغرافية والاجتماعية، وثانيا: عرضًا لأهم التحديات والمشاكل الاقتصادية التي تواجه المسنين في محافظة مسقط، ثالثاً: استعراض أثر بعض المتغيرات المستقلة (المحددة في الدراسة) على طبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجه المسنين في محافظة مسقط، وفيما يلي عرض مفصل لتلك النتائج:

أولاً: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لمجتمع الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى توصيف خلفيات أفراد عينة الدراسة من "المسنين" في محافظة مسقط ورصد أهم خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة؛ وذلك عن طريق استخدام أساليب تحليل إحصائية مناسبة، ممثلة في أسلوب التوزيعات التكرارية والنسب البسيطة (Percentage and Frequency)؛ وذلك بهدف تقديم تصورات شاملة ودقيقة حول ملامح هذه الشريحة السكانية، ولاسيما فيما يرتبط بالخلفيات الآتية: النوع الاجتماعي، التركيب العمري، والعمر عند التقاعد، وفيما يلي عرض مفصل لأهم هذه النتائج:

جدول (1): الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة%
ذكر	1272	54.5
أنثى	1041	44.6
غير مبين	19	.8
المجموع	2332	100

العمر الحالي	العدد	النسبة%
60-64	507	21.7
65-69	687	29.5
70-74	583	25.0
75-79	289	12.4
80-فما فوق	200	8.6
غير مبين	66	2.8
المجموع	2332	100
العمر عند التقاعد	**العدد**	**النسبة%**
أقل من 49 سنة	314	13.5
50-54 سنة	523	22.4
55-59 سنة	209	9
60-64سنة	185	7.9
65-69سنة	84	3.6
70 سنة فما فوق	63	2.7
لم أتقاعد	211	9
غير ذلك	592	25.4
غير مبين	151	6.5
المجموع	2332	100

وتوضح نتائج الجدول (1) بأن هناك تباين طفيف في نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت (54.5%) للذكور، مقابل (44.6%) للإناث؛ مما يعني بأن هناك نوع من التوزيع النسبي المتكافئ للمسنين تبعاً لتركيبهم النوعي، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى التجانس والتمثيل في وجهات نظر ومواقف عينة الدراسة وفقا لنوعهم الاجتماعي.

وتكشف نتائج الجدول نفسه فيما يتعلق بالتركيب العمري لأفراد عينة الدراسة، أن أغلبهم يتركزون عند الفئات العمرية (65-69) سنة وبنسبة تصل إلى (29.5%)، يقابلها (25%) عند الفئة العمرية (70-74) سنة، في حين بلغت نسبة الذين يتركزون عند الفئة العمرية (60-64) سنة (21.7%)، وهذا يوضح أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة يتركزون عند الفئة العمرية (69 سنة فأقل)، مما يعني أن أكثرهم يمرون في بداية مرحلة الشيخوخة، والتي تبدأ فيها نسبة الاعتمادية على الآخرين سواء من ناحية اجتماعية أو اقتصادية أو جسدية، وتأتي أهمية هذا المتغير بما يتضمنه من معطيات تتعلق بمفهوم الجيل، والذي عادة ما ينطوي على خبرات وأحداث مشتركة والتي تنعكس على مواقف الجيل الواحد وردود فعلهم حول كثير من الظواهر التي تعترض حياتهم.

وأما فيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة **حسب العمر عند التقاعد**؛ فتبرز النتائج ارتفاع نسبة التقاعد لدى المسنين عند الفئة العمرية من (50-54) سنة، وبنسبة تصل إلى (22.4%)، مقابل (13.5%) عند الفئة (أقل من49) سنة. في حين بلغت نسبة من تقاعدوا عند الفئة العمرية (55-59) سنة (9%)، و(2.7%) عند الفئة العمرية (60-64) سنة؛ الأمر الذي قد يتضمن انعكاسات اقتصادية واجتماعية مهمة لاسيما بالنسبة إلى المسنين من الذكور؛ إذ قد يسهم تقاعدهم المبكر (أقل من 54 سنة) إلى زيادة مشاعر فقدان الهوية والمكانة الاجتماعية لديهم، نتيجة فقدان كثير من المكتسبات والقوى والنفوذ الملازمة لترك العمل والاحالة على التقاعد، وما يقترن بذلك من زيادة مشاعر الملل وفقدان الأهداف في الحياة. وهو ما يتفق مع ما خلصت إلية دراسة **شاذلي (2001)** التي أشارت إلى أن انسحاب المسن من سوق العمل بسبب التقاعد، زاد من احتمالات قطع صلته بزملائه، واتساع وقت فراغه، ورفع من احتمالات اهتزاز اعتباره الاجتماعي، الأمر الذي أسهم في خفض تقدير الذات لديه، وفقدانه لأهدافه في الحياة.

ثانياً: التحديات والصعوبات الاقتصادية

يقدم هذا الجزء من الدراسة توصيفاً مفصلاً للتحديات والصعوبات التي تواجه المسنين في محافظة مسقط من النواحي الاقتصادية حصريا؛ ومحاولة تفكيك ودراستها بشكل دقيق وشامل، وقد تم تحديد هذه التحديات وفقا للمؤشرات التالية: مصادر

دخل المسنين، ومدى استقلالية المسنين ماديا، ومدى تغطية وكفاية الدخل الشهري أو معاش التقاعد لحاجات المسنين، إضافة إلى مدى معاناة المسنين من المشاكل المادية، إلى جانب نوع الصعوبات المادية التي تواجه المسنين، وأخيرا المشاكل المادية والصعوبات التي يواجهها المسنين بعد التقاعد. وقد اعتمد هذا الجزء في تحليل نتائجه على أساليب تحليل إحصائية مناسبة، ممثلة في أسلوب التوزيعات التكرارية والنسب البسيطة (Percentage and Frequency)؛ لتقديم تصورات دقيقة حول هذه التحديات الاقتصادية، كما يسعى إلى معاينة وتقصي هذه التحديات وفقا لخلفياتهم وخصائصهم المختلفة بالاستعانة بنموذج تحليل الجداول المتقاطعة (Cross-tabulation) واختبار كاي تربيع. وفيما يلي عرض مفصل لأهم النتائج:

مصادر دخل المسنين:

يلعب مستوى الدخل الفردي للمسن عادة أدوارا مهمة في تحديد ملامح نوعية الحياة التي يمكن أن يعيشها ضمن محيطه الاجتماعي، كما قد ينعكس على اوضاعه الاجتماعية والنفسية. هذا وتتنوع مصادر دخل المسنين في محافظة مسقط بين: العمل الخاص، والتقاعد، وأملاك وعقارات متنوعة، وأعمال حرة، أو من خلال المساعدات التي يقدمها الأبناء، أو المساعدات من الدولة، أو من قبل الأقارب؛ ولتحديد أكثر المصادر دخل أفراد المسنين من عينة الدراسة، فقد كرس الجدول (2) لمعاينة هذه الجوانب، وفيما يلي تفصيل لذلك:

جدول (2): التوزيعات النسبية التكرارية للمبحوثين وفقا لمصادر الدخل

مصادر الدخل	الاستجابة	العدد	النسبة%
من العمل الخاص	نعم	365	15.7
	لا	1967	84.3
	المجموع	2332	100
من التقاعد	نعم	1307	56
	لا	1025	44.0
	المجموع	2332	100
أملاك وعقارات متنوعة	نعم	62	2.7
	لا	2269	97.3
	غير مبين	1	0.
	المجموع	2332	100
أعمال حرة	نعم	206	8.8
	لا	2126	91.2
	المجموع	2332	100
من الأبناء	نعم	509	21.8
	لا	1823	78.2
	المجموع	2332	100.0
من الدولة (مساعدات)	نعم	84	3.6
	لا	2248	96.4
	المجموع	2332	100
من الأقارب دون مصدر دخل	نعم	30	1.3
	لا	2302	98.7
	المجموع	2332	100
غير ذلك	نعم	223	9.6
	لا	2109	90.4
	المجموع	2332	100.0

كشفت نتائج الجدول رقم (2) والمتعلقة بطبيعة مصادر دخل المسنين، أن أكثر من نصفهم، يعتمدون على معاش التقاعد كمصدر رئيسي لدخلهم الشهري، وبنسبة تصل إلى (56%)، مقابل (21.8%) يعتمدون على مصادر الدخل المتأتية من قبل أبنائهم. وبينت النتائج أن (8.8%) من أفراد عينة الدراسة يعتمدون في مصادر دخلهم على الأعمال الحرة، وجاءت نسبة من يعتمدون على المساعدات من قبل الدولة (3.6%)، في حين أشار (15.7%) منهم إلى أن مصادر دخلهم تأتي من العمل الخاص؛ وهي بمجملها نتائج تحمل مؤشرات ومضامين مهمة فيما يتعلق بأوضاع المسنين المادية وضعف قدرتهم على الاعتماد على نفسهم في سد حاجاتهم الأساسية وقلة مصادر الدخل لديهم ومحدوديتها. وفي هذا الخصوص تفصح نتائج دراسة **أحمد (1992)** عن أن معاش التقاعد يمثل المصدر الثابت لمداخيل المسنين الشهرية والمضمون، خاصة بعد خروجه من سوق العمل، وله دورا كبيرا في تمتعه بالأمن والاستقرار، كما يشكل مصدر ضمان لعدم تحوله إلى عبء مالي على أفراد أسرته. وتذهب دراسة **البوسعيدي (2007)** بهذا الخصوص إلى أن معظم احتياجات المسنين وصور الرعاية المقدمة لهم في المجتمع العمانين توفر عن طريق الدعم الأسري؛ كون المصادر الأخرى عادة ما تكون شحيحة وغير كافية لسد حاجاتهم المختلفة. بينما لم يفصح (9.6%) من المسنين قيد الدراسة عن مصادر دخلهم؛ وفسر ذلك نظرا لما تشكله هذه المسائل ذات العلاقة بالدخل من خصوصية وحساسية لبعض المسنين.

توزيع المسنين وفقا لاستقلالهم المادي:

كرس جدول رقم (3) لمعاينة الاستقلال المادي لأفراد عينة الدراسة والجهات التي يعتمون عليها لسد حاجاتهم المادية مثل: الأبناء، مؤسسات الدولة المختلفة، الأقارب، وفيما يلي تفصيل لأهم هذه النتائج:

جدول (3): التوزيعات النسبية التكرارية للمبحوثين وفقا لمدى الاستقلال المادي

الاستقلال المادي	العدد	النسبة
مستقل ماديا	365	15.7
غير مستقل واعتمد على الأبناء	886	38
غير مستقل واعتمد على المؤسسات	299	12.8
غير مستقل واعتمد على الأقارب	176	7.5
غير ذلك	484	20.8
غير مبين	122	5.2
المجموع	2332	100.0

وتظهر نتائج جدول (3) أن **ثلث أفراد عينة الدراسة غير مستقلون ماديا، ويعتمدون على أبنائهم** في سد حاجاتهم الأساسية، وبنسبة تصل إلى (38%)، بالمقابل أشار (15.7%) إلى أنهم مستقلون ماديا، بينما بين (12.8%) بأنهم يعتمدون على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في سدّ حاجاتهم المادية، وبلغت نسبة من يعتمدون على أقاربهم (7.5%)، وهي نتيجة تكشف انخفاض نسبة المسنين المستقلين اقتصاديا وبأن أغلبهم يعتمدون على غيرهم على الأبناء أو الأقارب أو المؤسسات في سد حاجاتهم الأساسية؛ وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة البوسعيدي (2007) التي ذهبت إلى أن معظم احتياجات المسن المادية تلبى عن طريق الأبناء وبأن مصادر الدخل الأخرى غير كافية بالعادة. بينما تتعارض مع نتائج دراسة **غنيمة (2011)** التي خلصت إلى أن المسنين لا يريدون أن يصبحوا عالة على المجتمع أو مجرد أفرادا معتمدين على أبنائهم، ومن أجل ذلك فهم يظهرون جهودا كبيرة للاستقلال المادي، وهذا يتقاطع مع ما خلصت اليه دراسة محيي الدين ورحمان **(Mohyddin & Rehman, 2015)** التي أكدت أن المسنين الذين يعيشون نوعا من الرضا المادي، يعود ذلك لاستقلالهم ماديا، وعدم اعتمادهم اقتصادياً على أبنائهم أو على الآخرين في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

مدى كفاية الدخل أو معاش التقاعد:

يعاين الجدول رقم (4) مدى كفاية دخل المسنين أو معاش التقاعد الذي يحصلون عليه؛ إذ أن انتقال المسنين لمرحلة التقاعد قد يفرض عليهم اعتبارات وأدوار جديدة تختلف عما كانوا يؤدونها من قبل، وقد يصاحب ذلك زيادة تعرضهم للمشكلات المادية والصحية المختلفة. وفيما يلي استعراضا لحيثيات هذه النتائج:

جدول (4): التوزيعات النسبية التكرارية للمبحوثين وفقا لمدى كفاية الدخل أو معاش التقاعد

كفاية الدخل/ التقاعد	العدد	النسبة%
يكفي بشكل كبير	101	4.3
يكفي	456	19.6
لا يكفي	1135	48.7
لا يكفي أبدا	577	24.7
غير مبين	63	2.7
المجموع	2332	100.0

وتبرز القراءة المتأنية لنتائج جدول (4) والمتعلقة **بمدى كفاية الدخل أو معاش التقاعد**، أن حوالي (48.7%) من أفراد عينة الدراسة يعانون من عدم كفاية دخلهم الشهري أو معاش تقاعدهم، في حين أشار ما نسبته (24.7%) أن دخلهم الشهري أو معاشهم التقاعدي لا يكفيهم أبدا، مقابل (19.6%) أشاروا إلى كفايته، وبلغت نسبة من أكدوا أن دخلهم الشهري أو معاش التقاعد يكفيهم بشكل كبير جدا (4.3%). وبشكل عام تكشف النتائج أن ما يقارب ثلاثة أرباع أفراد عينة الدراسة لا تكفيهم دخولهم الشهرية؛ وهي نتيجة تؤشر وبشكل واضح على حجم التحديات الاقتصادية التي يواجهها المسنين، وتدلل كذلك على عدم قدرتهم على تلبية كثير من حاجاتهم الأساسية من (مسكن، ومأكل، وملبس)، إضافة إلى عجزهم عن تحمل تكاليف الحياة ومطالبها المتعددة. وفي هذا الخصوص أكد **الزيود (2012)** أن الراتب التقاعدي الذي يحصل عليه المسن بالكاد يؤمن له الحد الأدنى من متطلباته معيشته، وهو ما تؤكده **دراسة مخيمر (1996)** التي تشير إلى أن انتقال المسنين لمرحلة التقاعد يفرض عليهم أدوار جديدة تختلف عما كانوا يؤدونها من قبل، وقد يصاحب ذلك زيادة تعرضهم للمشكلات الصحية وزيادة حجم التحديات الاقتصادية ذات العلاقة بعدم كفاية مداخيلهم الشهرية على تغطية تكلفة العلاج والدواء، وعدم قدرتهم على تغطية نفقاتهم الأساسية.

المعاناة من التحديات المادية

يسعى الجزء الحالي إلى أولا: الكشف فيما إذا كان أفردا عينة الدراسة من المسنين يعانون من مشاكل مادية، وثانيا: إلى رصد أشكال الصعوبات المادية التي يواجهونها، والتي حددت بما يلي: سوء إدارة الموارد المالية، الحرمان من الحقوق المادية، سوء استخدام الأموال من قبل المحيطين بالمسن، أخذ الأموال بحجج كاذبة، أخذ الأموال بدون علم المسن، إنفاق الأموال بدون علم المسن، تقديم الخدمات من الأسرة، الحجر القانوني، وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج:

جدول (5): التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين وفقا لمدى معاناة المسن من المشاكل المادية

المعاناة من المشاكل المادية	العدد	النسبة%
نعم (أعاني)	849	36.4
لا (لا اعاني)	1379	59.1
غير مبين	104	4.5
المجموع	2332	100.0

وتكشف نتائج جدول (5) فيما يتعلق بمدى **معاناة المسنين من المشاكل ذات الصيغ المادية**؛ بأن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مشاكل مادية، وبنسبة تصل إلى (59.1%)، بالمقابل أشار ما نسبته (36.4%) إلى أنهم يعانون من مشاكل مادية. وتعكس هذه النتائج وجود تباين واضح وكبير في استجابات المبحوثين فيما يتعلق بمعاناتهم من مشاكل مادية وأن مالت لصالح المسنين الذين لا يعانون من مشاكل مادية، وقد تحمل هذه النتيجة مؤشرات مهمة حول خلفيات المسنين المختلفة وطبيعة التحديات التي تواجههم في محافظة مسقط، وهي نتيجة مهمة وتستحق مزيدا من البحث والتحليل، ويمكن تفسيرها في ضوء ارتفاع مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للمسنين نتيجة عمليات التطور والتنمية التي شهدتها السلطنة وبالأخص محافظة مسقط، التي أولت المسنين الكثير من الاهتمام في العقود الأخيرة الأمر الذي أدى إلى تخفيف كثير من حدة التحديات والصعوبات ذات الصيغ المادية التي تواجههم.

جدول (6): التوزيعات النسبية التكرارية للمبحوثين وفقا لنوع الصعوبات المادية التي يواجهها المسن

الصعوبات المادية	الاستجابة	العدد	النسبة%
سوء إدارة الموارد المالية	نعم	311	13.3
	لا	2021	86.7
	المجموع	2332	100
الحرمان من الحقوق المادية	نعم	126	5.4
	لا	2206	94.6
	المجموع	2332	100
سوء استخدام الأموال من قبل المحيطين بالمسن	نعم	79	3.4
	لا	2253	96.6
	المجموع	2332	100
أخذ الأموال بحجج كاذبه	نعم	57	2.4
	لا	2275	97.6
	المجموع	2332	100
أخذ الأموال بدون علمي	نعم	49	2.1
	لا	2283	97.9
	المجموع	2332	100.0
إنفاق الأموال دون علمي	نعم	32	1.4
	لا	2300	98.6
	المجموع	2332	100
تقديم الخدمات من الاسرة	نعم	111	4.8
	لا	2221	95.2
	المجموع	2332	100
الحجر القانوني	نعم	7	.3
	لا	2325	99.7
	المجموع	2332	100.0

وتوضح نتائج جدول رقم (6) فيما يتعلق بنوعية الصعوبات ذات المنشأ المادي التي تواجه المسنين في محافظة مسقط، أن (13.3%) منهم يواجهون صعوبات في إدارة مواردهم المالية. وفي هذا السياق تؤكد **دراسة الفالح (2015)** أن المسن يحتاج إلى دعم مادي، والذي يتمثل في تقديم الدعم المباشر له أو في تقديم أوجه من المساعدة تعينه على إدارة موارده المالية؛ بحيث تغطي كافة احتياجاته. كما كشفت نتائج الجدول أعلاه، أن هناك ما نسبته (5.4%) من المسنين أشاروا إلى معاناتهم من الحرمان من حقوقهم المالية، في حين بين (4.8%) منهم إلى أنهم لا يتلقون أي دعم مادي من قبل أسرهم؛ ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء محدودية التغيرات الاجتماعية التي طرأت على بناء الأسرة وقيمها سواء فيما يتعلق بما لحق بها من انشطارات أو زيادة تحولها إلى نمط الأسرة النووية، وزيادة انعزاليتها وما لازمها من تحولات في نمط العلاقات بين عناصرها ومن انشغالهم بشؤون حياتهم اليومية؛ الأمر الذي أدى إلى تضاؤل اهتمامها بعناصرها من المسنين وعدم تلبية كثير من احتياجاتهم سواء كانت مادية أو معنويه، وهو ما يتسق مع ما خلصت إليه نتائج دراسة **الرواشدة والعرب (2010)**، والتي توصلت إلى أن التغيرات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية بفعل عوامل التقدم والتحديث، وزيادة القيم الفردية والمنفعية، وانشغال كل فرد في الأسرة بأمور حياته الخاصة، قد أسهمت في تقليص مستويات اهتمامها بعناصرها من المسنين، بل تركت مسألة رعايتهم على عاتق مؤسسات المجتمع الأخرى.

وكذلك تبرز النتائج، أن هناك (3.4%) من أفراد عينة الدراسة يعانون من سوء استخدام أموالهم من قبل المحيطين بهم، وبأن هناك نسبة بسيطة منهم يواجهون إشكاليات ذات علاقة **بأخذ أموالهم من قبل المحيطين بهم بحجج مختلفة، وأخذها دون علمهم** وبنسبة (2.4% و2.1%) على التوالي. في حين أشار (1.4%) فقط إلى معاناتهم من صعوبة تتعلق **بإنفاق أموالهم من قبل**

المحيطين بهم دون علمهم. وهي نتائج مهمة وتوضح تعرض بعض المسنين لأوجه من التحايل والاستغلال المادي من قبل عناصر الأسرة.

المعاناة من المشاكل المادية بعد التقاعد:

يرصد الجزء الحالي من الدراسة سبق وتعرض المسنين من أفراد عينة الدراسة لمشاكل مادية بعد التقاعد، إذ أنه كثيراً ما ينظر إلى هذه المرحلة كمرحلة أزمة اقتصادية، حيث تكثر معاناتهم المادية وتتأثر في ضوئها علاقاتهم بعناصر أسرهم ومجتمعهم المحيط، كما تمثل هذه المرحلة أزمة مادية متعددة الأبعاد للمسنين، فقد تكون ذات علاقة بفقدان قدرة المسن على العمل وترك المكتسبات وتغير أدواره، وقد تكون مرحلة بداية الإعالة والاعتماد على الآخرين ماديا، وفقدان الاستقلالية المادية. كما يهدف هذا الجزء إلى معاينة أهم الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المسنين من أفراد عينة الدراسة بعد تقاعدهم التي تم حصرها في الجوانب الآتية: عجزهم عن توفير مسكن مناسب، عجزهم عن الحصول على الطعام والمكان المناسب، عجزهم عن تغطية مصاريف العلاج، ضعف قدرتهم عن الترفيه عن النفس بسبب عدم وجود دخل كافي، وفيما يلي تفصيل ذلك:

جدول (7): التوزيعات النسبية التكرارية للمبحوثين وفقا للمشاكل المادية التي يواجهونها بعد التقاعد

سبق تعرض المسن لمشاكل مادية بعد التقاعد	العدد	النسبة%
نعم	693	29.7
لا	247	10.6
غير مبين	1392	59.7
المجموع	2332	100.0

ويبدو أن المشاكل المادية التي تبدأ بالظهور عند المسنين بعد التقاعد تشكل العلامة أو السمة الأكثر بروزا بين الإشكاليات التي تواجههم، رغم أن نتائج جدول رقم (7) تكشف أن أكثر من نصف أفرد عينة الدراسة من المسنين لم يفصحوا عن وجود أي مشاكل مادية تعترض حياتهم وبنسبة وصلت إلى (59.7 %)، ويمكن عزو ذلك إلى حساسية هذا النوع من المسائل لدى هذه الشريحة السكانية وتجنبهم التصريح أو الإعلان عن ذلك، كذلك أظهرت النتائج إلى أن نسبة (10.6%) من المسنين أكدوا على أنهم لا يعانون من أية مشاكل مادية بعد التقاعد، بالمقابل بينت نتائج الدراسة أن (29.7%) من المسنين في عينة الدراسة يواجهون مشاكل ذات صيغ مادية بعد التقاعد؛ وعزت **جبريل (1992)** ذلك إلى نمط حياة المسن؛ الذي عادة ما يتسم بقيم التواكل والقدرية، إضافة لثبات مستويات دخله، وزيادة تكاليف الحياة، وهي نتيجة تتقاطع مع أطروحات **نظرية الأزمة** والتي تنظر إلى مرحلة ما بعد التقاعد والشيخوخة كمرحلة أزمة اقتصادية، حيث تتأثر علاقات المسن بوسائل الإنتاج وأدواته بالتغيرات البيولوجية العميقة التي تطرأ على تكوينه وقدراته الجسدية. ويرى **بيل (Bill)** في هذا الخصوص أن التقاعد والكبر يمثلان إشكالية متعددة الأبعاد، فمنهم من يرى أنها إشكالية فسيولوجية صرفة تبرز بسبب فقدان القدرة على العمل والإنتاج، ومنهم من يراها إشكالية اجتماعية تنبع من عمليات الترك للمكتسبات وتراجع مكانات الفرد وتقلص أدواره بسبب التقاعد وكبر العمر، والبعض الآخر يرى أنها إشكالية سيكولوجية تنبع من تردي نظرة المسن لنفسه ولصورة الجسد وما اعتراه من تغيرات التي عادة تكون غير مرغوبة وتؤثر في علاقته مع محيطه الاجتماعي. ويرى الزيود **(2012: 257)** أن العوامل الاقتصادية وكبر السن والتقاعد ليست هي العوامل الوحيدة وراء معاناة المسنين، بل هناك جوانب أخرى تشترك معها ذات منحى اجتماعي وثقافي وسيكولوجي أو ذات أبعاد صحية.

جدول (8): التوزيعات النسبية التكرارية للمبحوثين وفقا للصعوبات التي يواجهونها بعد التقاعد

الصعوبات بعد التقاعد	الاستجابة	العدد	النسبة%
عجز في توفير مسكن مناسب	نعم	263	11.3
	لا	2068	88.7
	غير مبين	1	.0
	المجموع	2332	100
عجز عن الحصول على الطعام والمكان المناسب	نعم	193	8.3
	لا	2138	91.7

	غير مبين	1	.0
	المجموع	2332	100
عجز عن تغطية مصاريف العلاج	نعم	728	31.2
	لا	1603	68.7
	غير مبين	1	.0
	المجموع	2332	100
ضعف القدرة عن الترفيه عن النفس لعدم وجود دخل كافي	نعم	330	14.2
	لا	2001	85.8
	غير مبين	1	.0
	المجموع	2332	100
غير ذلك	نعم	841	36.1
	لا	1491	63.9
	المجموع	2332	100.0

ويتضح من خلال نتائج جدول (8) فيما يتعلق بأشكال الصعوبات التي يواجهها المسنون بعد التقاعد، أن النسبة العظمى منهم لم يفصحوا عن ذلك، وبنسبة وصلت إلى (36.1%)، مقابل (31.2%) منهم أشاروا إلى معاناتهم بسبب عجزهم عن تغطية مصاريف العلاج (14.2%) أشاروا إلى معاناتهم من ضعف قدرتهم على الترفيه عن أنفسهم في حين أشار (11.3%) إلى أنهم عاجزون عن توفير مسكن مناسب لهم. كما بلغت نسبة من أشاروا إلى معاناتهم من الحصول على الطعام والمكان المناسب (8.3%) وهي نتائج تميل بمجملها لتأكيد حجم التحديات والصعوبات المصاحبة لمرورهم بهذه المرحلة العمرية، وعمق انعكاساتها على أوضاعهم المعيشية، وهو يتفق مع ما ذهبت إليه دراسة **الفالح (2015)** التي أشارت إلى أن المتطلبات البيولوجية للمسن كالتغذية الجيدة تعد قضية مهمة وإن لم يتم إشباعها سيكون لها تأثير سلبي وواضح على حالته الصحية، وقد تؤدي إلى بروز العديد من المشكلات الصحية. وأكدت دراسة آلام وآخرون (Alam et al., 2013) أن ضعف الحالة الصحية للمسنين وترديها قد يعود إلى التكلفة العالية للدواء وقلة المخصصات المالية المكرسة للخدمات الصحية الخاصة في المسنين، وإلى عدم قدرتهم على تحمل نفقات العلاج وتوفير الأدوية والأجهزة الصحية المعاونة، الأمر الذي يفاقم معاناتهم إزاء التحديات الصحية التي تواجههم. ويبين **(ما سلوا)** في هذا السياق أن حالات سوء التوافق وعدم إشباع حاجات الفرد البيولوجية عادة ما تشكل محركات مهمة ومؤثرة في حياته ولها انعكاسات عميقة على كافة جوانب معيشته **(العاني، 2010: 7)**

ثالثاً: التحديات الاقتصادية التي يواجهها المسنين وفقا لبعض المتغيرات المستقلة

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى الكشف عن أثر متغيرات النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي في طبيعة التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها المسنون في محافظة مسقط، وذلك باستخدام نموذج تحليل مربع (chi-square)، بهدف التعمق في الكشف فيما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في مواقف المسنين إزاء التحديات التي تواجههم وفقا لهذه المتغيرات، وفيما يلي عرض تفصيلي بذلك:

1.التحديات الاقتصادية وفقا النوع الاجتماعي:

كرس الجدول رقم (9) للكشف فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) في مواقف المسنين نحو التحديات الاقتصادية التي تواجههم وفقا لنوعهم الاجتماعي، إذْ يعد متغير النوع الاجتماعي من المتغيرات المهمة التي قد تحمل في طياتها انعكاسات مختلفة على مواقف المسنين حول التحديات التي تواجههم لاسيما في ظل خصوصية الأبنية الثقافية والاجتماعية التي يتسم بها المجتمع العماني التي تتصف بكونها أبنية ذات صيغ أبوية ذكورية محافظة.

لكشف فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل في مواقف المسنين نحو التحديات الاقتصادية التي تواجههم وفقا لمتغيري: النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي للمسنين

جدول (9): التحديات الاقتصادية حسب النوع الاجتماعي

التحديات الاقتصادية حسب النوع الاجتماعي	الاستجابة	النوع الاجتماعي الذكور	النوع الاجتماعي الإناث	كاي تربيع	Sig
الاستقلال المادي	مستقل ماديا	17.7	15.2	39.745	0.000
	اعتمد على الأبناء	37.3	42.8		
	اعتمد على المؤسسات	11.8	15.7		
	اعتمد على الأقارب	6.6	9.6		
	غير ذلك	26.2	16.8		
	المجموع	100	100		
كفاية الدخل	يكفي بشكل كبير	4.3	4.7	7.819	0.05
	يكفي	18.4	22.1		
	لا يكفي	52.4	47		
	لا يكفي أبدا	24.9	26.2		
	المجموع	100	100		
مشاكل مادية	نعم	34.6	42.4	13.981	0.000
	لا	65.4	57.6		
	المجموع	100	100		
المشاكل المادية بعد التقاعد	نعم	73.3	74.2	0.085	0.771
	لا	26.7	25.8		
	المجموع	100	100		

وتكشف نتائج جدول رقم (9) والتي تهدف لمعاينة الفروق في وجهات نظر المسنين في محافظة مسقط وفقا لنوعهم الاجتماعي إزاء التحديات الاقتصادية التي تواجههم، بأن أغلبهم يعتمدون على أبنائهم اقتصاديا وخاصة الإناث المسنات، إذْ أشار (42.8%) منهن بأنهن غير مستقلات اقتصاديا وأنهن يعتمدن على أبنائهن في سد وتأمين حاجاتهن الاقتصادية، مقارنة بـ (37.3%) للذكور المسنين. كما تزداد نسب الإناث المسنات اللاتي يعتمدن اقتصاديا على المؤسسات المختلفة وبنسبة (15.7%) مقارنة بـ (11.8%) للذكور. كما بينت النتائج زيادة اعتمادية المسنات الإناث في محافظة مسقط على الأقارب مقارنة بالذكور وبنسبة (9.6%، و6.6%) على التوالي. وبشكل عام تكشف نتائج الدراسة ارتفاع مستويات الاستقلال الاقتصادي أو المادي للذكور من المسنين مقارنة بالإناث وبنسبة (17.7%، و15.2%) وعلى التوالي، وبفروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى (0.05% فاقل) استنادا إلى قيمة (X^2) المحسوبة. وتوضح **العمران (1992)** في هذا السياق أن وجود دخل ثابت وكاف لكبار السن شأنه أن يعزز مشاعر الأمان والاستقرار المادي والنفسي لديهم، وزيادة الاعتماد على النفس وعدم تحولهم إلى عبء مالي على أفراد أسرتهم. في حين أن زيادة احتمالات اعتمادية المسنين المادية على غيرهم وعدم استقلاليتهم شأنه أن يزيد من الصعوبات والتحديات الاقتصادية التي يوجهونها في مجتمع محافظة مسقط، بصرف النظر عن نوعهم الاجتماعي.

وعند معاينة مدى كفاية دخل المسنين وفقا لنوعهم الاجتماعي فتبين النتائج وجود اتجاهات سلبية لدى المسنين من الذكور تجاه مدى كفاية دخلهم الشهري مقارنة بالإناث، حيث أشار ما نسبته (52.4%) من الذكور بأن دخلهم لا يكفي مقارنة بـ (47%) للإناث؛ في حين أشار (4.3%) فقط من الذكور أن دخلهم يكفي بشكل كبير، وبفروق غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05% فاقل) استنادا إلى قيمة (X^2) المحسوبة، وتعزو **جبريل (1992)** معاناة المسنين من المشاكل الاقتصادية –وبشكل عام–إلى أنماط حياتهم التي تتسم بالقدرية والاتكالية، وما يلازم ذلك من ثبات في مداخيلهم الشهرية وزيادة تكاليف الحياة، خاصة للذين يعتمدون فقط على راتب التقاعد أو الضمان الاجتماعي. كذلك تبين النتائج أن الإناث المسنات يعانين من المشاكل المادية بشكل أكبر من الذكور المسنين في محافظة مسقط وبنسبة (42.4%، و34.6%) وعلى الترتيب وبفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

(0.05%) فأقل. بالمقابل تبرز النتائج اتساق درجة معاناة كل من الذكور والإناث من المسنين من المشاكل المادية بعد التقاعد وبنسب مرتفعة ومتقاربة وصلت إلى (73.7%، و74.2%) على الترتيب وبفروق غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05%فأقل)، مما يؤكد وجود توافق واتساق في مستوى المعاناة من المشاكل المادية وفقا للنوع الاجتماعي.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن هناك ارتفاع واضح في مستويات معاناة المسنين في النواحي الاقتصادية وخاصة لدى الإناث، سواء فيما يتعلق بمدى تغطية الدخل لحاجاتهم أو مدى كفايته، أو فيما يتعلق بمدى معاناتهم من المشاكل المادية. وهي نتيجة تتعارض مع ما خلصت إليها **دراسة حجازي، وأبو غالي (2010)**. التي توصلت إلى أنه لا توجد فروق في المشكلات التي يتعرض لها المسنون تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وتعد هذه النتيجة مهمة وتستحق التوقف عندها مطولا وتحليلها ومعاينة كثير من جوانبها؛ وذلك بسبب انعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمسنين أوضاعهم الصحية.

2.التحديات الاقتصادية حسب المستوى التعليمي:

يتضمن متغير التعليم انعكاسات متعددة على وعي المسن ومواقفه وطبيعة استجاباته للأحداث التي يمكن أن تعترضه؛ وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التركيز على معاينة أثر مستوى تعليم المسن في التحديات الاقتصادية التي تواجهه، وفيما يلي عرض تفصيلي للنتائج:

جدول (10): التحديات الاقتصادية حسب المستوى التعليمي

التحديات الاقتصادية حسب المستوى التعليمي		المستوى التعليمي							
		أمي	يقرأ ويكتب	إبتدائي	اعدادي	ثانوي	فوق الجامعي	X^2	sig
الاستقلال المادي	مستقل ماديا	12	11	12.6	16.9	41.3	75.6	358.193	0.000
	اعتمد على الأبناء	42.6	28.6	53.1	52.3	36.6	20		
	اعتمد على المؤسسات	13.9	20.7	8.3	7.6	7	7		
	اعتمد على الأقارب	10.1	9.2	4.7	6.3	5.2	0.0		
	غير ذلك	21.4	30.6	21.3	16.9	9.9	0.0		
	المجموع	100	100	100	100	100	100		
كفاية الدخل	يكفي بشكل كبير	2.9	2.6	1.6	2.6	15.2	37.8	355.020	0.000
	يكفي	21.9	16.1	12.4	18	32.7	46.7		
	لا يكفي	44	48.2	69	63	41.5	15.6		
	لا يكفي أبدا	31.3	33.1	17.1	16	10.6	0.0		
	المجموع	100	100	100	100	100	100		
مشاكل مادية	نعم	55.6	38.7	15.2	18.2	35.2	24.4	208.350	0.00
	لا	44.4	61.3	84.8	81.8	64.8	75.6		
	المجموع	100	100	100	100	100	100		
المشاكل المادية بعد التقاعد	نعم	78.3	79.1	66	77.5	52.1	43.5	50.242	0.00
	لا	21.7	20.9	34	22.5	47.9	56.5		
	المجموع	100	100	100	100	100	100		

وتكشف نتائج جدول رقم (10) والمتعلقة بالفروق في وجهات نظر المسنين قيد الدراسة **حول التحديات الاقتصادية التي تواجههم وفقا لمستوياتهم التعليمية؛** وجود نسبة عالية من المسنين من ذوي المستوى التعليمي (ابتدائي، اعدادي) ممن يعتمدون على أبنائهم لقضاء حاجاتهم الاقتصادية وبنسب بلغت (53.1%، و52.3%) على الترتيب، بينما تقل هذه النسبة بشكل ملحوظ لدى المسنين من ذوي المستويات التعليمية المرتفعة (ثانوي وجامعي فما فوق) وبنسب وصلت إلى (36.6%، و20%) وعلى الترتيب. كما ترتفع نسبة من يعتمدون على مؤسسات الدولة المختلفة ممن (يقرأ ويكتب) وبنسبة (20.7%)، مقارنة بـ (7%) للذين يحملون مؤهل ثانوي وفوق الجامعي، أما بالنسبة للاعتماد على الأقارب في تلبية حاجاتهم الاقتصادية، فبلغت أعلى نسبة لدى فئة المسنين الأميين وبنسبة (10.1%) مقارنة بـ (5.2%) للمسنين الحاصلين على مؤهل ثانوي، وبفروق مهمة إحصائيا استنادا لقيمة (X^2) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل.

وتظهر النتائج، تدني مستويات كفاية الدخل الشهري لدى المسنين الحاصلين على مؤهلات ابتدائية وإعدادية مقارنة بالفئات الأخرى، حيث أشار ما نسبته (69%، و63%) منهم بأن مداخيلهم لا تكفي مقارنة بالفئات الحاصلة على مستويات تعليمية أخرى، وبفروق مهمة إحصائيا استنادا لقيمة (X^2) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل. وتكمن أهمية هذا المتغير لما له من دور بارز في مسألة تكيف المسن مع مرحلة التقاعد بشكل خاص، إذ يؤكد بأنه كلما كانت الحالة الاقتصادية للمسن تكفي لتغطية التزاماته واحتياجاته الأساسية، كلما زاد احتمالات مروره بمرحلة شيخوخة آمنة؛ ويخلص إلى وضوح الآثار السلبية التي يمكن أن ترافق تقدم الإنسان بالعمر على حالته الاقتصادية وقدرته على تغطية حاجاته الأساسية.

وكذلك تبين النتائج أن المسنين الأميين هم أكثر معاناة مقارنة بالحاصلين على مستويات تعليمية مرتفعة من المشاكل المادية، وبنسبة تجاوزت النصف (55.6%)، وبفروق ذات دلالة إحصائية استناداً لقيمة (X^2) المحسوبة. كما تبرز النتائج ارتفاع درجة معاناة المسنين الذين يقرأون ويكتبون من المشاكل المادية بعد التقاعد وبنسبة وصلت إلى (79.1%) وبفروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل مما يؤكد وجود تباين واضح في مستوى المعاناة من المشاكل المادية لدى المسنين قيد الدراسة وفقا لمستوياتهم التعليمية.

وفي ضوء ما تقدم، يتبين ارتفاع مستويات معاناة المسنين من النواحي اقتصادية، خاصة لدى الحاصلين على مؤهلات تعليمية دنيا، سواء فيما يتعلق بمدى تغطية الدخل لحاجاتهم أو مدى كفايته، أو فيما يتعلق بدرجات معاناتهم من المشاكل المادية.

الخلاصة:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أهم التحديات ذات المنشأ الاقتصادي التي تواجه المسنين في محافظة مسقط، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، التي تم توزيعها على عينة قوامها (2332) مسنا من محافظة مسقط، بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها. وقد تراوحت هذه النماذج الاحصائية بين: **أساليب التحليل الوصفي البسيطة** ممثلة في: التوزيعات النسبية والتكرارية (percentage)، و**أساليب التحليل الإحصائي الثنائي** التي تمثلت في: **نموذج تحليل مربع كاي (chi-square)**، بهدف التعمق في أثر التحديات والصعوبات المختلفة على المسنين، ومعاينة ورصد فيما إذا كان هنالك فروق إحصائية بين المسنين إزاء التحديات الاقتصادية التي تواجههم، ويُعدّ هذا النموذج من التحليل من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة ظاهرة الدراسة، خاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبة على شكل تكرارات ونسب. وفيما يلي عرض مفصل لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتوصياتها:

أولاً: –النتائج:

- كشفت النتائج أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة يعتمدون على معاش التقاعد كمصدر دخل رئيسي وأساسي لمعيشتهم، وبنسبة تصل إلى (56%)، مقابل (21.8%) يعتمدون على الأبناء، في حين أشار (15.7%) إلى أن مصادر دخلهم تأتي من العمل الخاص.
- أبرزت النتائج المتعلقة بمدى الاستقلال المادي لأفراد عينة الدراسة، أن ثلثهم غير مستقلين ماديا ويعتمدون على أبنائهم، وأن نسبة الذين يعانون من مشاكل مادية بلغت (36.4%) مقابل (59.1%) لا يعانون.
- يبدو أن سوء إدارة الموارد المالية قد تصدرت قائمة الصعوبات المادية التي يواجهها المسن، وبنسبة بلغت (13.3%)، وفي المرتبة الثانية جاءت المصاعب المتعلقة بـ "الحرمان من الحقوق المادية" وبنسبة (5.4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت المصاعب ذات العلاقة بـ "الحجر القانوني عليهم" وبنسبة (0.3%)

- تظهر النتائج أن (29.7%) من المسنين من أفراد عينة الدراسة يواجهون مشاكل ذات صيغ مادية بعد التقاعد. في حين أشار (10.6%) بأنهم لم يعانوا من ذلك.
- تكشف نتائج الدراسة أن "العجز عن توفير تكاليف العلاج" كانت من أبرز الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المسنون بعد التقاعد، حيث بلغت نسبة من أكدوا أنهم غير قادرين على تغطية تكاليف علاجهم (36.1%)، أما عجزهم عن الحصول على الطعام والمكان المناسبين فكانت من أقل وبنسبة بلغت (8.3%).
- كشفت نتائج الدراسة أن الإناث أكثر معاناة من الذكور في النواحي الاقتصادية وتحديدا في مدى تغطية الدخل لحاجات المسن الأساسية، ومدى كفايته، كذلك المتعلقة بالمشاكل المادية.
- تبرز نتائج الدراسة والمتعلقة بمدى معاناة المسنين من الصعوبات الاقتصادية حسب تراكيبهم العمرية؛ أن الفئات العمرية (65 – 69) و(70 – 74) و(75 – 79) تعد من أكثر الفئات معاناة من صعوبات تغطية الدخل لحاجاتهم ومدى كفايته لهم، وهم أكثر معاناة من المشاكل المادية المتعددة.
- أما فيما يتعلق بمدى معاناة المسنين من التحديات والصعوبات الاقتصادية وفقا لمستويات تعليمهم؛ فتظهر النتائج أن المسنين من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة هم أكثر معاناة من غيرهم فيما يتعلق بتغطية دخلهم الشهري لحاجاتهم وبمدى كفايته، وهم أكثر معاناة من المشاكل المادية بشكل عام.

ثانياً: – التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بتصميم وتخطيط البرامج والأنشطة البديلة المخصصة للمسنين، وذلك لمواجهة المشكلات ذات العلاقة بأوضاعهم الاقتصادية وملء وقت الفراغ لديهم مما يعزز درجة رضاهم ويعلي من قيمتهم أمام أنفسهم ومحيطه الاجتماعي.
- العمل على توفير المصادر المادية والبشرية اللازمة لرعاية المسنين ماديا مع ضرورة متابعة وتقويم لبرامج وخدمات المقدمة لهم وبشكل دوري.
- تقديم برامج إرشادية للمسنين تنمي قدراتهم على إدارة الأزمات ومواجهة ما يتعرضون له من المشكلات خاصة في الجانب الاقتصادي والمالي.
- التوسع في مضلة الضمان الاجتماعي لتشمل أكبر قدر من المسنين.
- ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج تهدف إلى رعاية المسنين، وتحقيق التكامل مع القطاعين الحكومي والخاص واستثمار خبرات المسنين والعمل على قاعدة جني ثمار خبرات طول العمر المتراكمة لديهم.
- الدفع بمزيد من الأبحاث والدراسات وتوسيع هوامشها لتمتد وتشمل جوانب مختلفة من حياة المسنين، كونها قد تشكل أرضية خصبة لإثراء المعرفة بالظاهرة قيد الدراسة على كافة الأصعدة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، قصي. (2010). "مشكلات المسنين في المجتمع الفلسطيني دراسة ميدانية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين في الضفة الغربية". مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية .السعودية. 2 (1). 170-181.

أحمد، إيمان (2009). مشكلات التقاعد لدى المسنين وأثرها عن الرضا عن الحياة. مجلة بحوث التربية النوعية 14. 96 -125

أحمد، علي فؤاد. (1992). الأبعاد الاجتماعية لرعاية المسنين في (رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة). البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إسماعيل، إلهام، قاسم، مدحت. (2007). الصحة والليلقة لكبار السن. القاهرة: عالم الكتب

الأمم المتحدة. (2001). "تقرير التنمية البشرية: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية". الولايات المتحدة الأمريكية: الأمم المتحدة

البوسعيدي، راشد (2007). "اتجاهات المواطنين العمانيين نحو المسنين" مجلة العلوم الاجتماعية. 35(3)، 65 – 101

جبريل، ثريا. (1992). "المشاكل التي يعاني منها المسنين في المملكة العربية السعودية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها". مجلة الخدمة الاجتماعية –(الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين) – 11(34,35) ، 27 – 75.

حجازي، جولتان ، وأبو غالي ،عطاف (2010) ."مشكلات المسنين(الشيخوخة) وعلاقتها بالصلابة النفسية". مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). 24 (1)، 104-156

الرواشدة، علاء ، والعرب، أسماء. (2010). "خصائص المسنين ومشكلاتهم وأسباب تحويلهم إلى دور الرعاية في الأردن من وجهة نظرهم: دراسة مسحية للمسنين المقيمين في دور الرعاية في الأردن 2009م". مجلة جامعة الملك عبد العزيز –كلية الآداب والعلوم الإنسانية. 18(1)، 193–228.

الروسان، صفوت. (2002). "الصعوبات التي تواجه الأسرة الأردنية في رعاية المسنين". 1(157). التربية: جامعة الأزهر، 1 (157)، 685 – 657

الزيود، إسماعيل .(2012). "واقع حياة المسنين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية". مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات. 28(1) ، 292–252

شاذلي، عبد الحميد. (2001). "التوافق النفسي للمسنين. الإسكندرية: المكتبة الجامعية.

الظفيري، عبد الوهاب محمد. (2001). "السياسة الاجتماعية ورعاية المسنين في دولة الكويت". مجلة العلوم الاجتماعية. 29(1)، 134 – 109

العاني، مها .(2010). "علاقة السلوك التوكيدي بالتوافق الاجتماعي لدى المسنين بسلطنة عمان". ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية . ص 20–1.

العمران، هالة. (1992). التوافق عند المسنين– دور وسائل الإعلام–. رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة). البحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشوؤن الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

العيسي، بدر .(1998) ."أهمية العمل التنموي لكبار السن: ما لهم وما عليهم في المجتمع الكويتي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية،. 14(53)، 170 – 198

غنيمة، هناء .(2011) . "العنف الأسري الموجه ضد المسنين وعلاقته بالاكتئاب والرضا عن الحياة" .ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس عشر. مصر: القاهرة.

الفالح، سليمان.(2015). "أوضاع المسنين وتقدير حاجاتهم ومشكلاتهم". مجلة العلوم الإنسانية. 8، 76 –111

القصابي، هلال.(2013)."المشكلات النفسية والاجتماعية لدى كبار السن بمحافظة مسقط في ضوء بعض المتغيرات".رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلطنة عمان: جامعة نزوى.

مخيمر، هشام (1996). "الشعور بالوحدة لدى المسنين المتقاعدين العاملين وغير العاملين". دراسات تربوية اجتماعية. 2(2)، 11–39.

مرابطي، عادل، نحوي، عائشة (2009). العينة. مجلة الواحة للبحوث والدراسات، (4): 94 –108

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2017) الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار 45. سلطنة عمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات(2016). "واقع المسنين". سلطنة عمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وزارة الصحة العمانية (2015). التقرير الصحي السنوي. ط1. سلطنة عمان: وزارة الصحة

المراجع الأجنبية:

Alam , M., Ali, F., Daraz, U.,& Ibrahim, W.(2013). Socio-economic Problems of Persons with Old Age in District Dir Lower khyber Pakhtunkhwa Pakistan. Social Science and Humanities, 4(1), 93 - 100

Gulzar , F., Zafar, M. , Ahmad, M., & Ali, T. (2008). Socio-economic Problems of Senior Citizens and Their Adjustment in Punjab, Pakistan. Pak. J. Agri. Sci., 45(1), 138-144

Hemavathi, U., Swaroopa, B (2012) Problems Faced by Elderly: A Comparative Study of (Institutionalized and Non-Institutionalized) International Journal of Science and Research, 3 (12): 1676-1677

Matcha, D. (1997). The Sociology of Aging: A Social Problems Perspective. United States: Allyn and Bacon

Mba, C. (2007). Elder abuse in parts of Africa and the way forward, 6 (4), 230 - 235

Mohyuddin, A., & Rehman, I. (2015). Economic Issues of Senior Citizens, European Academic Research, 3 (6): 7050-7064.

Population Reference Bureau (2016) 2016 World Population Data Sheet. USA: Population Reference Bureau

Sarfaraz, S., & Riaz, S.(2015).Problems Faced by Senior Citizen in Contemporary Society: Findings from the Household Survey in Karachi-Pakistan, International Journal of Research in Humanities and Social Studies 2, 27-36.

Singh, R. (2015). Social Conditions of Elders and Problems, Quest Journals Journal of Research in Humanities and Social Science 3(3), pp: 52-54

United Nation (2015). World Population Ageing. New York: United Nation

Economic Problems of Elderly: A Descriptive Analytical Study in Muscat

Muneer Karadsheh, Nasser Al-Mawali *

ABSTRACT

This study aims to reveal the most important economic challenged faced by elderly in Muscat through the measurement of different indicator that are related, in addition to identify the impact of some independent variables on these economic challenges. A descriptive analytical approach was employed in this study and the data collection tool was a questionnaire distributed among 2332 of elderly in Muscat. Results showed that the percentage of elderly who are suffering from financial problem was small and that inability to cover treatment cost was the main economic challenges of them. Results also revealed that women elderly are suffering from economic challenges more than men.

Keywords: Economic Challenges, Elderly, Retirement.

* Sultan Qaboos University,Oman . Received on 13/2/2019 and Accepted for Publication on 13/6/2019.